استفادت القوات اليمنية من الدعم الجوي الكثيف لطيران التحالف، الذي تقوده السعودية، من أجل إحباط الهجمات الجديدة التي شنها الحوثيون على مأرب، والتي تحولت إلى مستنقع للطرفين، مع سقوط عشرات القتلى والجرحى يومياً، يضافون إلى الذين يسقطون على الجبهات الأخرى

الحوثيون يضغطون لاجتياح مأرب

التحالف يدعم القوات الحكومية لصدّ الهجوم... واستهداف جوي جديد للسعودية

أعلنت القوات الحكومية تقدمها في جبهة نعز (أحمد الباشا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

سورية: حاضنة النظام والانتخابات

عيسى سميسم

دخلت الثورة السورية عامها الحادي عشر، بأرقام مرعبة لأعداد القتلى، والمعتقلين والمغيبين قسرياً، والمهجرين، واللاجئين، خلّفها استخدام النظام الحل العسكري. كما حلّت الذكرى بمؤشرات مخيفة عن مستوى الفقر، وتدمير الاقتصاد والبنى التحتية، وانخفاض قيمة الليرة السورية، فيما لا يزال النظام بدعم من حليفيه الروسي والإيراني مصراً على التمسك بالسلطة على الرغم من كل القرارات الأممية التي تدعو وتحدد طبيعة الحل السياسي في سورية، ولكن دون توافر إرادة دولية كافية لتطبيق تلك القرارات. ومنح هذا الوضع الفرصة للنظام للاستمرار بمسرحية الإعداد لانتخاب بشار الأسد لفترة رئاسية جديدة في 2021، غير مكترث بالنتائج الكارثية التي خلفها على السوريين بمن فيهم مؤيدوه والفئة التي اختارت الصمت مقابل البقاء في بيوتها. وبدا الجميع يتلمس نتائج استخدام النظام لكل مقدرات الدولة، من أجل صراع بقائه في السلطة، على حساب قوت يوم السوريين. وتجاوزت نسبة الذين يقبعون تحت خط الفقر ويعانون من أجل الحصول على قوت يومهم التسعين في المئة من السوريين الذين يعيشون في كنف النظام. وبدأت خلال الفترة الماضية تعلو أصوات هؤلاء، والذين يعتمد عليهم النظام كحاضنة شعبية له، وخرجت تظاهرات تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية تعامل معها النظام بداية بالوعود والتسويفات والقلق، اللوم على المؤامرة الخارجية التي تستهدف سورية. إلا أن هذه المبررات لم تعد تنطلي على هؤلاء المواطنين، الذين ارتفعت حدة لهجتهم إلى دعوات لمقاطعة انتخاب بشار الأسد، وتحميله مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. لكن مع تصاعد حدة الاحتجاجات في بعض المناطق عمد النظام في الآونة الأخيرة إلى الحل الأمني لإسكات أصوات المحتجين، وتفريق المتظاهرين بالرصاص الحي كما حصل في تظاهرة حلب، وقبلها في احتجاجات السويداء، في مشهد يعيد الذاكرة إلى التظاهرات الأولى قبل عقد والتي خرجت تطالب بإجراء إصلاحات سياسية وتحسين أوضاع معيشية يبدو أن النظام لا يزال إلى الآن لا يرغب بإجرائها. وهو الأمر الذي ينذر بتصاعد حدة تلك الاحتجاجات، وفقدان النظام جزءاً كبيراً من حاضنته الشعبية. لكن بالرغم من هذه الاحتجاجات إلا أنها من غير المرجح أن تؤثر على مخططات النظام أو تغيّر في سلوكه.

نعز ـ زكريا الكمالي

تواصل جماعة الحوثيين ضغطها العسكري لاجتياح محافظة مأرب، في الوقت الذي كثف فيه طيران التحالف، الذي تقوده السعودية، من غاراته على مواقع الحوثيين في مأرب. وفي حين أصبحت القوات الحكومية في وضعية الدفاع، فإنها أشارت إلى إحرازها تقدماً في جبهات محافظات حجة وتعز والجوف والضالع والبيضاء.

وفيما أعلن الجيش اليمني، أمس السبت، أن المعركة التي دارت في جبهتي الكسارة وهيلان، والتي استمرت لأكثر من 35 ساعة، انتهت بالتصدي للهجمات، ومقتل 83 عنصراً حوثياً وتدمير ثماني دوريات دفع رباعي وعربتين، ذكرت وسائل إعلام حوثية ودولية، أن مسلحي الجماعة أصبحوا على مقربة من مدينة مأرب، عاصمة المحافظة التي تحمل الاسم ذاته. وتحدث مصدر حكومي يمني، لوكالة «فرانس برس»، عن «مقتل 22 جندياً من القوات الحكومية وجرح العشرات من الطرفين في مواجهات الساعات 48 الماضية». وأوضح أن الحوثيين «شنوا هجوماً عنيفاً مصحوباً بالدبابات والعربات في جبهة الكسارة، وتم التصدي للهجوم القوي بمساندة طيران التحالف». وأقرت مصادر في الجيش اليمني، بسيطرة الحوثيين على بعض التلال في سلسلة جبال هيلان الاستراتيجية، غرب مأرب، وعلى الرغم من التأكيد على أهميتها العسكرية، فقد أشارت المصادر إلى أن السيطرة على تلك المناطق «لن تجعل الميليشيات في وضع السيطرة المطلقة، وبالإمكان استعادتها»، حسب تعبيرها. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن «التقدم الذي حققه الحوثيون لا يمكن اعتباره اختراقاً جوهرياً قياساً بالهجمات وكثافتها، وإن الأمور ما زالت ثابتة على الأرض بالنسبة للجيش الوطني، وليس هناك ما يُقلق حتى الآن». وتحولت، منذ في 7 فبراير/شباط الماضي، مناطق هيلان والمشجح والكسارة، إلى بؤرة استنزاف واسعة للمقاتلين، جراء التضاريس الجبلية الوعرة، باستثناء الكسارة التي تبرز كمنطقة مفتوحة، وفقاً للمصادر. وقال مصدر عسكري آخر في القوات الحكومية، لـ«العربي الجديد»، إن المعارك التي تدور هناك عبارة عن كر وفر، حيث ينفذ الحوثيون هجوماً ينتهي بالسيطرة على تلة أو عدة تلال، وبعدها يتم تنفيذ هجوم مضاد للجيش اليمني ينتهي باستعادتها. وتسعى جماعة الحوثيين للتوغل نحو منطقة نخلا، وهي موقع يكتسب رمزية بالنسبة لأبناء مأرب، الذين احتشدوا تلبية لنداءات قبلية في 2015 بهدف التصدي للهجمات الحوثية، ما أدى إلى إحباطها.

في المقابل، استفادت القوات الحكومية خلال معارك الـ48 ساعة الماضية من غطاء جوي مكثف لمقاتلات التحالف السعودي الإماراتي. ووفقاً لوسائل إعلام حوثية، فقد تعرضت المناطق الغربية لمأرب إلى 38 غارة، وهو رقم قياسي مقارنة بالأيام الأولى للمعركة. وأظهرت لقطات مصورة، بثتها الوكالة السعودية للأنباء «واس»، أمس السبت، استهداف الطيران الحربي لدوريات وغربات تابعة إلى الحوثيين في جبهة الكسارة، أثناء محاولتها التسلل إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية. وذكرت الوكالة أنه «تم القضاء على أرتال المليشيا الحوثية وتدمير معداتها العسكرية واصطياد بعض الدبابات والحاق خسائر كبيرة في صفوف عناصرها الإرهابية».

واعتبر وزير الإعلام في الحكومة اليمنية معمر الإرياني، في تغريدة، أمس السبت، أن التصعيد والتطورات الأخيرة «تضع مصداقية المجتمع الدولي في إحلال السلام وإنهاء معاناة اليمنيين على المحك». واتهم الحوثيين باستهداف الأحياء السكنية والمدنيين بمدينة مأرب بصاروخين انتقامي جبان يعكس حالة الهستيريا التي تعيشها المليشيا جراء تصاعد خسائرها البشرية، وعجزها عن تحقيق أي تقدم على الأرض».

> دان الاتحاد الأوروبي وروسيا استهداف الحوثيين للسعودية
>
> بثت «واس» لقطات مصورة لاستهداف الحوثيين في الكسارة

وجبهة مأرب ليست الوحيدة المشتعلة في اليمن، إذ أعلن المتحدث باسم الجيش العميد الركن عبده مجلي، في تصريحات نشرتها وكالة «سبأ» التابعة إلى الحكومة، أمس السبت، أن «قوات الجيش الوطني مسنودة بطيران التحالف، واصلت تقدمها في مديرية عبس في محافظة حجة». وأشار إلى «استمرار المعارك في جبهات محافظة تعز، التي تمكن فيها الجيش خلال الأيام الماضية، من تحقيق تقدم نوعي، فتح الحصار جزئياً عن المدينة المحاصرة من قبل المليشيا الحوثية». كما أشار إلى أن «الجبهات الأخرى في محافظات الجوف والضالع والبيضاء، تحقق فيها قوات الجيش تقدماً ومكاسب على الأرض والقضاء على الهجمات وعمليات التسلل الحوثية». واعتبر المدير التنفيذي لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ماجد المذحجي، أن رفض الحوثيين للمسار الدبلوماسي الجديد الداعي لاستئناف الحوار من أجل تحقيق السلام، يشير بوضوح إلى أنهم يراهنون على الانتصار في مأرب لتعزيز نفوذهم وإجبار المجتمع الدولي على التعاطي معهم، بناء على حقائق جديدة على الأرض تشمل سيطرتهم على المحافظة النفطية.

وأعلن التحالف الذي تقوده السعودية، أمس السبت، عن «اعتراض وتدمير طائرة دون طيار مفخخة» أطلقها الحوثيون باتجاه مدينة خميس مشيط جنوب البلاد. وأكد أنه يتخذ «الإجراءات العملياتية لحماية المدنيين والأعيان المدنية من الاعتداءات الإرهابية». ولم يعلق الحوثيون على بيان التحالف حول استهداف خميس مشيط، لكن المتحدث العسكري باسم الجماعة، يحيى سريع، قال إن قواتهم «استهدفت موقعاً عسكرياً في مطار أبها الدولي، بطائرة مسيرة». وأضاف أن «الاستهداف حقق إصابة دقيقة»، مشيراً إلى أن «الاستهداف يأتي رداً على تصعيد العدوان وحصاره المتواصل على اليمن».

ودان الاتحاد الأوروبي، أمس السبت، الهجوم على مصفاة الرياض لتكرير النفط الجمعة الماضي بطائرات مسيرة أدى إلى اندلاع النيران فيها.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، أن «موسكو تدين بشدة العمل العسكري (الهجوم على المصفاة)، تدعو بإصرار كافة الأطراف في النزاع في اليمن إلى الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني والتخلي فوراً عن العمليات العسكرية التي تؤدي إلى تدمير البنى التحتية المدنية». وأكدت أن روسيا ستواصل اتصالاتها مع القوى السياسية الرئيسية في اليمن والجهات الدولية الفاعلة لإنهاء أعمال العنف في البلاد «في أسرع وقت ممكن» وإقامة «حوار واسع النطاق بين الأطراف اليمنية».

فتح باب الترشح للانتخابات التشريعية الفلسطينية

رام الله ـ العربي الجديد

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، أمس السبت، بدء استقبال طلبات الترشح لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في 22 مايو/أيار المقبل، وذلك ابتداء من صباح أمس وعلى مدى 12 يوماً أي حتى 31 مارس/آذار الحالي، سواء في المقر العام للجنة بمدينة البيرة في الضفة الغربية، والمقر الإقليمي في مدينة غزة. وقالت اللجنة، في بيان صحافي، إن الترشح يكون من خلال قوائم انتخابية على أساس التمثيل النسبي الكامل، ولا تقبل طلبات الترشح الفردية، بحيث لا يقل عدد مرشحي القائمة عن 16، ولا يزيد عن 132 مرشحاً. وبيّنت لجنة الانتخابات أنها ستقوم بدراسة طلبات الترشح خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمها والتأكد من استيفائها للشروط القانونية، لتصدر بناءً عليه قرارها بقبول أو رفض الطلب وتبليغ منسق ومفوض القائمة رسمياً بذلك، كما أنها ستمنح القوائم التي تحتاج لتصويب طلباتها وقتاً لذلك ضمن فترة الترشح القانونية. في موازاة ذلك، خاطبت لجنة الانتخابات المركزية، سلطة النقد، بخصوص فتح حسابات للقوائم الانتخابية المترشحة للانتخابات التشريعية المقبلة. وبحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أعربت اللجنة في رسالتها إلى سلطة النقد، عن أملها بأن توعز سلطة النقد لكافة البنوك العاملة في فلسطين لتسهيل فتح حسابات للقوائم الانتخابية المتنافسة، وذلك من خلال إبراز نموذج إشعار قبول طلب ترشح القائمة الانتخابية والمصادق عليه من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

تونس: المشيشي يدعو لوقف التعطيل

أعلن رئيس الوزراء التونسي، هشام المشيشي، أمس السبت، أن الوضع في البلاد يستدعي التفاف كافة الفاعلين حول القضايا الوطنية والانكباب على استشراف حلول ناجعة لها، معتبراً أنه يكفي التعطيل المتبادل الذي حدث خلال الفترة الماضية. وأضاف في بيان صادر عن رئاسة الحكومة التونسية، بمناسبة الذكرى الـ65 للاستقلال عن المستعمر الفرنسي (1881-1956)، أن حكومته «تعمل بكل جدية وبجهد متواصل على تقليص حدة الأزمة (الاقتصادية والاجتماعية)، وهي مضعفة تمام الإضعاف لمطالب كل فئات المجتمع». وأردف: «لكننا إلى جانب ذلك مؤمنة بأن نجاحها في بلوغ الأهداف المرسومة مرتبط شديد الارتباط بمدى مساهمة كل الفاعلين والتفافهم حول تحقيقها». من جهة ثانية، شارك العشرات في وقفة وسط العاصمة تونس، أمس، لمطالبة رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بالدعوة إلى استفتاء وطني لحل البرلمان. ورفع المشاركون في الوقفة التي دعا إليها ناشطون وحقوقيون، وانتظمت بشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة، شعارات بينها «حل البرلمان واجب وطني»، و«نعم للاستفتاء»، وذلك احتجاجاً على الأزمة السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها تونس. وبحسب الدستور التونسي، يملك رئيس البلاد إصدار قرار بحل البرلمان في حالة واحدة فقط وهي مرور 90 يوماً على انعقاده دون تشكيل الحكومة.

(العربي الجديد، الأناضول)

الجزائر: مقاطعة الانتخابات تتسع

الجزائر ـ عنمان لحياني

انضم حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» في الجزائر، العضو في كتلة «البديل الديمقراطي»، أمس السبت، إلى مقاطعي الانتخابات البرلمانية المبكرة، المقرر إجراؤها في 12 يونيو/حزيران المقبل، ليكون بذلك ثاني حزب، بعد «العمال» اليساري، يقاطع الانتخابات. وساد إجماع في مؤتمر سياسي عقده «التجمع» على مقاطعة الانتخابات المقبلة، والتزام الموقف السياسي المعارض لخريطة الطريق التي تطبقها السلطة وملازمة المسار مع الحراك الشعبي. ووصف رئيس الحزب محسن بلعباس، في افتتاح أعمال المجلس الوطني للحزب، الانتخابات المقبلة بـ«المهزلة». وقال «وسط الأجواء التي يطبعها القمع واحتجاز سجناء الرأي وتقييد الحريات الفردية والجماعية والتراجع الاقتصادي والاجتماعي، تتأهب السلطة القائمة، التي سبق لها أن تلقت صفعتين بسبب المقاطعة الواسعة والتاريخية لصناديق الاقتراع، للعب مهزلة انتخابية جديدة في 12 يونيو المقبل».

وأكد بلعباس أن حزبه غير مستعد لأية مساومة انتخابية لمنحه محاصصة في البرلمان، كما كان يحدث في الزمن السياسي السابق. وطالب بإطلاق مسار حوار «يتم تنظيمه وتأطيره بطريقة تسمح لجميع المشاركين بالمساهمة في صياغة خريطة طريق للخروج من الأزمة، ويجب أن يوافق عليها ويحترمها الجميع. كما يجب أن تبقى المؤسسة العسكرية بمنأى عن أي تأثير أو تفاوض سياسي».

شرق غرب

بايدن يعيد «النوروز»: ننتظر أياماً أفضل

هنأ الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس السبت، العالم لمناسبة عيد «النوروز». وقال، في بيان، إن «العالم يمر بمرحلة عصيبة بسبب جائحة كورونا»، معرباً عن تهانيه للجميع في إيران وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا بحلول العيد. وأضاف «بعد كل الألم والخسائر التي تكبدناها، نتذكر أن أياماً أفضل تنتظرنا، وأنه يجب علينا جميعاً العمل معاً لتحقيق مستقبل مشترك يسوده السلام والازدهار وكذلك التفاهم».

(الأناضول)

انتقادات لخاتمي بعد اعتذاره للشعب

انتقد مقال نشرته وكالة «تسنيم» الإيرانية المحافظة، أمس السبت، الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي (الصورة)، بعدما أعرب عن «تعاطفه» مع «معاناة» مواطنيه و«اعتذاره» عن «النواقص والقصور» عندما كان في السلطة. وكتبت «تسنيم» أن «الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ الذي نمرّ به هو إلى حد كبير نتيجة حكومة وصلت إلى السلطة بدعمكم، وأنتم الآن مرتبطون بشكل وثيق بسجلها».

(فرانس برس)

الاحتلال يصادر عشرات الدونمات في سلفيت

تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمصادرة عشرات الدونمات من أراضي قرى حارس وسرطة وبروقين غربي محافظة سلفيت. وقال رئيس مجلس قروي حارس، عمر سمارة، إن سلطات الاحتلال تنوي فتح طريق تربط بين مستوطنة «بركان» والشارع المسمى «عابر السامرة»، والذي يربط تل أبيب بالأغوار. وأضاف: «نتوقع أن يتم الاستيلاء على أضعاف ما تم إخطارنا به، بسبب درايتنا بطبيعة الشارع الذي يستعد الاحتلال لشقه، حيث تختلف الأرقام في الواقع عن تلك التي يتحدث عنها الاحتلال في الإخطارات».

(العربي الجديد)

حكّام إيران: نهاية العقوبات في العام الجديد

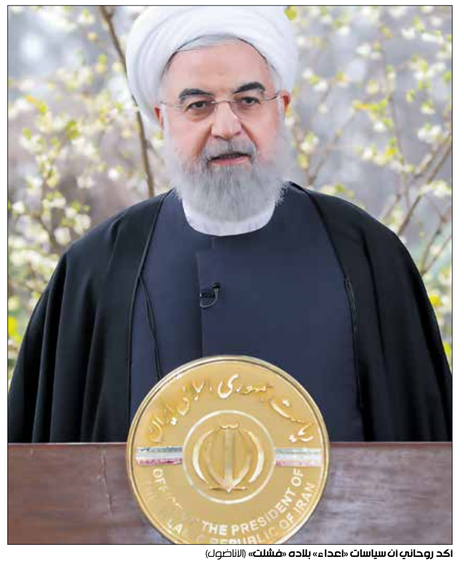
أكد روحاني أن سياسات «أعداء» بلاده «فشلت» (الأناضول)

> فيما كان قادة إيران يعتبرون أن العام الجديد (بالتقويم الفارسي) سيكون عام انتهاء العقوبات على طهران، كانت واشنطن تواصل ملاحقة أشخاص يحاولون الالتفاف على العقوبات، عبر شراء ناقلتين نفطيتين لمصلحة إيران

طهران ـ صابر غل عنبري

استهل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي والرئيس حسن روحاني العام الإيراني الجديد برسالة طمأنة وأمل للمواطنين. وفيما اعتبر الأول أن الأميركيين والأوروبيين «يعترفون بفشل الضغوط القصوى»، توقع الثاني انتهاء العقوبات على طهران في العام 1400 (بالتقويم الفارسي). وفي كلمة متلفزة له بمناسبة حلول العام الإيراني الجديد، أكد خامنئي، أمس السبت، أن بلاده أفشلت سياسة الضغوط القصوى الأميركية خلال العام الماضي. وقال إن «الأعداء، وفي مقدمتهم أميركا، كانوا يسعون إلى تركيع الشعب الإيراني». وأضاف أن «الأميركيين وأصدقاءهم الأوروبيين يعترفون اليوم بفشل الضغوط القصوى».

ودعا خامنئي إلى تحريك عجلة الإنتاج في البلاد، معتبراً أن «تحقيق القفزة الإنتاجية له تأثيرات عميقة في اقتصاد البلاد، ويرفع قيمة العملة الوطنية والثقة بالذات على المستوى الوطني والرضا العام ويضمن الأمن القومي». وقال: «يجب تقديم كل الدعم القانوني والحكومي من الجهات جميعاً إلى الطفرة في الإنتاج، ولا بد من فعل ذلك، سواء إلى حين بقاء هذه الحكومة في الحكم، أو مع الحكومة المستقبلية وبداية تسلمها، إذ يجب أن تضع جهدها لإزالة العوائق وتقديم الدعم اللازم». وأشار المرشد الإيراني الأعلى إلى آثار انتشار جائحة كورونا في البلاد، قائلاً إن «العام 1400 حساس ومهم، بالنظر إلى الانتخابات المرتقبة، ووجود أرضية مناسبة لتحقيق القفزة في الإنتاج»، في إشارة إلى الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها خلال يونيو/حزيران المقبل. وأضاف: «آمالنا انتخابات مهمة، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير في أوضاع البلاد وأحداثها ومستقبلها. سنأتي إدارات جديدة على رأس العمل، وربما مفعمة بالحيوية، فتدخل البلاد بدوافع متنوعة وقوية، وتدخل في الإدارة التنفيذية لها».

من جهته، قال روحاني، في كلمة متلفزة بمناسبة عيد «النوروز»، إن العام الذي انتهى «كان أصعب عام» للبلاد، متوقعاً انتهاء العقوبات الشاملة المفروضة عليها في العام الإيراني الجديد، حيث قال إن هذا العام «عام نهاية العقوبات». وأكد أن سياسات «أعداء» بلاده «فشلت»، موضحاً أنهم «كانوا يصدر جعل اقتصادنا منهاراً لكنهم فشلوا»، مشيراً إلى أن الاقتصاد الإيراني سجل نمواً بنسبة 2 في المائة في العام الماضي. وأضاف أن «أعداء إيران مرغمون على العودة لمسار الحوار والتعامل» معها.

وأشار روحاني إلى أن «حكومته عملت طوال السنوات الثماني الماضية على تعزيز المكانة السياسية لإيران على الصعيد الدولي، وبالتالي تم بناء علاقات واسعة واستراتيجية مع معظم الدول، بينما أصبح أعداؤنا معزولين ضعفاء. كما خطونا خطوات تاريخية على صعيد التنمية في البلاد». وأكد «ضرورة رفع القيود لتعزيز مشاركة المواطنين وناشطي القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية، الأمر الذي سيساهم في زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل وتوسيع التنمية». واعتبر أن «العام الجديد سيكون عام الانتشار الواسع للقاح كورونا ووصوله إلى المواطنين بشكل كبير، كما سيكون عام قطف ثمار ثلاثة أعوام من الصمود والمقاومة بوجه الحظر الظالم، وبالتالي زوال كل أنواع الحظر». ودعا الإيرانيين إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة، مبيناً أن هذه المشاركة «ستحقق مطالب الإيرانيين».

> خامنئي: يمكن أن يكون للانتخابات تأثير في مستقبل البلاد

وتمنى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في تغريدة، أمس السبت، أن «يكون العام الجديد عام نهاية استخدام العنف والقتل والمجازر والتهديد وثقافة الهيمنة والظلم والقمع».

من جهة ثانية، اتهمت وزارة العدل الأميركية، أمس الأول الجمعة، عشرة إيرانيين بالالتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة على بلادهم، من خلال إخفاء أكثر من 300 مليون دولار في معاملات على مدى نحو 20 عاماً. ويشتبه في أن هؤلاء أقدموا خصوصاً على شراء ناقلتين نفطيتين لمصلحة إيران بقيمة 25 مليون دولار لكل منهما، واستخدموا «أكثر من 70 شركة وهمية» مقرّها في كاليفورنيا وكندا وهونغ كونغ والإمارات. وقالت وزارة العدل، في بيان، إن الأشخاص العشرة المتورطين يبدو أنهم «خارج الولايات المتحدة»، وهم يواجهون عقوبة بالسجن تصل إلى 20 عاماً إذا أدانتهم محكمة أميركية.

وقال نائب وزير العدل المكلف قضايا الأمن القومي، جون ديمرز، إن «المتهمين عملوا على إخفاء تعاملات بمئات ملايين الدولارات لمصلحة دولة راعية للإرهاب». وأضاف: «لا تخطئوا. وزارة العدل ستواصل نشر كل الأدوات اللازمة للحد من قدرة النظام الإيراني على استخدام النظام المالي الأميركي لمصلحة مؤسساته الخبيثة».

يشار إلى أن إيران تخضع لعقوبات اقتصادية أميركية أعيد فرضها عليها عام 2018 بعد أن كانت قد رُفعت في إطار الاتفاق النووي لعام 2015، الذي انسحب منه الرئيس السابق دونالد ترامب أحادياً. ووجهت للمتهمين العشرة، وهم ثمانية رجال وامرأتان، اتهامات بالتآمر لخرق العقوبات القانونية ضد إيران. كما رفعت الحكومة الأميركية دعوى مصادرة مدنية تطالب فيها بأكثر من 157 مليون دولار. ويقول ممثلو الادعاء إن المخطط يعود إلى العام 1999، عندما افتتح المتهمون سيد زياد الدين طاهري زنجاكاري، وسالم حنارة، وعيسى شيخ شركة تسمى «برسيبوليس» للخدمات المالية في لوس أنجليس، والتي كانت تستخدم لتحويل الدولارات بشكل غير قانوني إلى إيران. وقالت الشكوى الجنائية إن الرجال الثلاثة انتقلوا في ما بعد إلى كندا والإمارات، حيث استخدموا «برسيبوليس» وشركة وهمية ثانية تسمى «روسكو» للقيام بمزيد من المعاملات بمساعدة المتهم رضا كريمي وآخرين. وأوضحت الشكوى أن زنجاكاري ومتهماً آخر اسمه عباس أمين أرسلا 20 مليون دولار لماليزيا لشراء معدات أنابيب لشركة نفط إيرانية. ويواجه زنجاكاري وأمين وسالم حنارة وشخص آخر اتهامات باستخدام شركة واجهة مقرها هونغ كونغ لشراء ناقلتي نفط بقيمة 25 مليون دولار بشكل سري من رجل أعمال يوناني في نفس العام. وفرضت الولايات المتحدة في ما بعد عقوبات على رجل الأعمال اليوناني الذي لم يذكر اسمه في الوثائق.

الحدث

اعلنت أميركا بوضوح رفضها الانتخابات الرئاسية التي يجريها النظام السوري لإعادة تعويم بشار الأسد، في مواجهة لسعي موسكو في هذا الاتجاه، ومخططاتها لإعادة النظام للمحيط العربي، وليست زيارة وزير خارجية النظام إلى عُمان أمس بعيدة عن هذا الإطار

خلال تظاهرات في إدلب رافضة للانتخابات (عمر حج قدور/فرانس برس)

الانتخابات السورية

فيتو أميركي بمواجهة محاولة تعويم الأسد

عماد كركص

بدأت الولايات المتحدة الأميركية تكشف تدريجياً عن مزيد من مواقفها اتجاه النظام السوري، عقب وصول إدارة الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، بعد أن ساد ما يشبه الغموض بموقف بايدن من النظام طيلة حملته للانتخابات الرئاسية، وحتى في الفترة الأولى التي تلت تنصيبه، وفيما يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في سورية، المقرر إجراؤها بعد نحو ثلاثة أشهر، والتي باتت محط أنظار الفاعلين الدوليين في الشأن السوري، دخلت واشنطن على الخط بالقول إنها لن تعترف بشرعية هذا الاستحقاق، المستنكر أوروبياً، في ظلّ وضوح نوايا النظام وحليفيه الروسي والإيراني، لتوظيفه من أجل إعادة تعويم بشار الأسد، عبر تكاتيف شرعية رئيس النظام بشار الأسد.

وشدد على أنّ الإدارة الأميركية الحالية تعارض إجراء انتخابات «غير حرة» لا تخضع لإشراف الأمم المتحدة، مضيفاً: «نواصل التأكيد بحزم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو دفع العملية السياسية التي تفي بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254». كذلك أشار ديلورنتس إلى أن «المعارضة السورية حاولت القيام بدور نشط في تطوير الدستور الجديد، لكنها قوبلت برفض دمشق التعاون في هذا الشأن».

وفي الأشهر السابقة، حملت تصريحات غربية وحتى أميركية رفضاً واضحاً للانتخابات الرئاسية في سورية ونتائجها المتوقعة، بيد أنّ تصريحات ديلورنتس الأخيرة تقطع الشك باليقين، حيال نظرة الإدارة الأميركية وبايدن نفسه، إلى هذا الاستحقاق.

ومع الخشية من أن يؤدي قرار بايدن بالعودة إلى التفاوض مع إيران بشأن ملف الأخيرة النووي إلى تراخٍ في الموقف الأميركي حيال النظام السوري، تزداد الضغوط من قبل الكونغرس على إدارة الرئيس الجديد لزيادة التشدّد في التعامل مع النظام وحلفائه، ولا سيما طهران. إذ طالب أعضاء من مجلس النواب الأميركي، أول من أمس الجمعة، وزير الخارجية أنتوني بلينكن، بتقديم إجابات رسمية بشأن تحديد الجرائم ضدّ الإنسانية التي ترتكبها إيران والمليشيات التي ترعاها، في سورية والعراق. وعلى الرغم من أنّ هذه المطالبات هي جزء من مشروع قانون جديد يتعلق بضرورة معاقبة إيران لقيامها بانتهاكات لحقوق الإنسان داخل أراضيها وفي كل من العراق وسورية، إلا أنه ستكون له انعكاساته على تعامل إدارة بايدن مع النظام، الذي سهّل عمل إيران في سورية.

وتأتي هذه التحركات الأميركية، لمواجهة سعي موسكو إلى تعويم الأسد من خلال إعادة نظامه إلى المحيط العربي، عبر تطبيع العلاقات مع الدول العربية، والخليجية تحديداً، لكسب تأييدها ودعمها المالي في عمليات إعادة الإعمار في سورية. وكان ذلك واضحاً من خلال جولة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الخليجية الأخيرة التي توقف خلالها في كل من الرياض وأبو ظبي والدوحة. بيد أنّ لافروف تلقّى إجابات غير مرضية في الرياض والدوحة، إذ تم ربط مسألة عودة سورية إلى الجامعة العربية بإنجاز الحل السياسي الشامل في البلاد، على أن تكون المعارضة جزءاً من هذا الحل. في حين أنّ الموقف الإيجابي اتجاه طرح لافروف والذي أبدته الإمارات، غير كافٍ، نظراً لهشاشة الثقل الإماراتي في الملف السوري.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار زيارة وزير خارجية النظام، فيصل المقداد، إلى العاصمة العمانية مسقط، والتي بدأها أمس السبت، امتداداً لجهود لافروف بتسويق فكرة إعادة النظام لمحيطه العربي من البوابة الخليجية. وتلعب سلطنة عمان، عادةً، دور الوسيط في نزاعات المنطقة، وخصوصاً بالنسبة لإيران التي تربطها بها علاقات جيدة. ويبدو أنّ النظام يحاول تعزيز علاقاته مع مسقط بهدف فكّ العزلة عنه والحصول على شرعية سياسية، خصوصاً في وقت يحضّر فيه لإجراء انتخابات رئاسية، معتمداً على سياسة «الحياد» التي تتبعها السلطنة. مع العلم أنّ سلطنة عُمان هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع النظام السوري.

وفي السياق، رأى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، عبد الأحد صطيفو، أنّ المواقف الأميركية واضحة جداً وصارمة فيما يتعلق بانتخابات نظام الأسد الرئاسية المزمع عقدها خلال الأشهر المقبلة». وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه «خلال متابعة وقراءة التصريحات الرسمية الأسبوع الماضي فقط، يتضح لنا ثبات المواقف الرسمية ليس فقط لأميركا، ولكن للدول الأوروبية أيضاً الفاعلة في الملف السوري. إذ تؤكّد هذه المواقف بلغة لا تقبل التأويل أنّ انتخابات النظام المقبلة لن تكون حرة ولا نزيهة، ولا تسهم في تسوية الصراع، ولن تؤدي إلى التطبيع الدولي مع النظام أو تضفي الشرعية عليه، كونها لا تفي بالمعايير المنصوص عليها في القرار الأممي 2254 (العام 2015 والمتعلق بالانتقال السياسي)».

ولفت المتحدث نفسه إلى أنّ «الموقف الأميركي كذلك متوافق مع ما جاء في عقوبات قانون قيصر الذي ويؤكد استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والقسرية لإجبار حكومة بشار الأسد على دعم الانتقال السياسي في سورية».

من جهته، رأى الباحث السياسي، والمعارض السوري، رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ موقف الإدارة الأميركية الجديدة «يتماشى مع الموقف الأميركي العام في عدم الاعتراف بنظام الأسد والإصرار على الانتقال السياسي، وربطه برفع العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر وتطبيق بنود القرار 2254».

الإدارة الأميركية تعارض إجراء انتخابات «غير حرة»

يحاول النظام تعزيز علاقاته مع مسقط بهدف التخلص من العزلة

موقف أقوى

قال الباحث السياسي رضوان زيادة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المطلوب من واشنطن الآن موقف أقوى لناحية الجدية بتطبيق قانون قيصر، وفرضه على اصدقائها الذين يرغبون بإعادة تأهيل النظام، مثل عُمان والإمارات، وهذا يشترط وضع سورية كأولوية في السياسة الخارجية، وهو ما لم يحصل إلى الآن».

قضية

يواظب «الحشد الشعبي» و«العمال الكردستاني» على توثيق علاقتهما، عبر تأكيد التنسيق المشترك إزاء أي عملية عسكرية، في إشارة إلى احتمال شنّ تركيا عملية ضد «الكردستاني» في سنجار

«الحشد» و«العمال الكردستاني»

تنسيق في سنجار لمواجهة تركيا... بدعم إيراني

بغداد ـ **عادل النواب**

يعيد الانتشار الأخير لعدد من فصائل «الحشد الشعبي»، في مدينة سنجار وضواحيها (110 كيلومترات غربي الموصل)، الجدل حول طبيعة العلاقة الجديدة التي تربط فصائل عراقية مسلحة حليفة لإيران مع حزب «العمال الكردستاني» المعارض لأنقرة، المنتشر في مخابئ جبل سنجار، المطلّ على المدينة، منذ سنوات. وبرزت مؤشرات عدة في هذا السياق، مثل زيارة رئيس أركان «الحشد الشعبي»، القيادي في مليشيا «كتائب حزب الله»، عبد العزيز المحمداوي «أبو فدك» إلى ضواحي سنجار منتصف الشهر الماضي، ثم حديث رئيس منظمة «بدر»، زعيم تحالف «الفتح» الجناح السياسي لـ«الحشد» في البرلمان، هادي العامري، عن نوايا تركية لاقتحام سنجار. وطالب الحكومة بالتحرك لمنع ذلك، ملوحاً بـ«عدم سكوت الحشد حيال أي عملية من هذا النوع».

وتلا ذلك تنفيذ عدد من الفصائل، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«عصائب أهل الحق» و«سيد الشهداء» و«الإمام علي»، عملية انتشار واسعة في سنجار وضواحيها، كان أوسعها في 20 فبراير/ شباط الماضي. وانتشر آلاف العناصر في مناطق عدة على خطوط التماس مع مسلحي «العمال الكردستاني»، خصوصاً في عين الغزال شمالي سنجار، وتل البنات وسنام إلى الجنوب منها، فضلاً عن ناحية زرافة غربي المدينة. وعُدّ الانتشار الذي أدرجه سياسيون وقيادات محسوبة على «الحشد الشعبي» في سياق منع أي نية تركية القيام بعمل بري يستهدف جبل سنجار. وبدا أكثر تنسيقاً مع مسلحي «العمال الكردستاني»، الذين رفضوا في أوقات سابقة أعقبت عام 2014 (أي أثناء تمدد داعش في سورية والعراق) أي انتشار لقوات من خارج سنجار، حتى على مستوى القوات الكردية الأخرى مثل «البيشمركة».

وحول هذا التطور الميداني، أفاد مسؤول في محافظة نينوى لـ«العربي الجديد» بأن «الانتشار الجديد للمليشيات العراقية في سنجار نتج عن تفاهم مع قيادات العمال الكردستاني، الذي يعتبر وجود هذه المليشيات كفيلاً بوقف أي خطط تركية لعمل عسكري بري ضد سنجار. وهو ما يمنحهم معقلاً آمناً نسبياً مقارنة بمناطق أخرى ينتشرون فيها في شرق دهوك وشمال أربيل، والدليل هو تكاثر عناصر حزب العمال في الأسابيع الأخيرة في سنجار».

وأكد أن الانتشار المسلح للمليشيات لم يعد يهدد فقط اتفاق تطبيع الأوضاع في سنجار، بل يهدد أيضاً معسكر بعشيقة (زليكان) التركي الموجود على جبل بعشيقة (42 كيلومتراً شمالي شرق الموصل)، وهو «ما قد يفتح أزمة كبيرة مع تركيا في محافظة نينوى ذات بعد سياسي وأمني». واتهم حكومة مصطفى الكاظمي بأنها «ضعيفة تجاه تحرك المليشيات وتحاول السيطرة في بغداد وترك باقي المحافظات تحت نفوذ الفصائل والأجندات المختلفة».

لكن نائباً اعتبر تحرك المليشيات في سنجار مرتبطاً بشكل رئيسي بالعلاقات بين تركيا وإيران، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن «تلك المليشيات دخلت سنجار بتوجيه إيراني وستخرج أيضاً بتوجيه مماثل، في حال التوصل لتفاهمات إيرانية تركية. ومن غير المستبعد أن تتوجه أنقرة لاستخدام الضربات الجوية مجدداً على أهداف داخل المدينة، في حال لم يتم التوصل لأي تفاهم». ورأى أن «هذا الأمر يؤكد أن المدينة كما باقي الملف العراقي عبارة عن ملف مقايضة للإيرانيين».

وحول العلاقة بين مسلحي «العمال» وميليشيات عراقية ضمن «الحشد الشعبي»، قال كاوه شيخ موس، وهو قيادي في «العمال» في العراق ويقدم نفسه على أنه مسؤول علاقات الحزب في العراق، إن علاقة الحزب مع «الحشد الشعبي»، «ليست جديدة وتمتد لسنوات». وأضاف موس في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التنسيق بدأ منذ الفترة الأولى لمعارك سنجار ضد تنظيم داعش، ولدينا الآن علاقة صداقة وتعاون مع الفصائل العراقية وقياداتها وهناك تواصل مستمر فيما يتعلق بالأوضاع بمدينة سنجار». وتابع «إذا تطلب أن يكون هناك تنسيق عسكري بين حزب العمال الكردستاني وفصائل الحشد لصد أي عدوان خارجي من جديد، فسيكون هذا التنسيق موجودا فنحن هدفنا واحد».

انتشار المليشيات بسنجار يهدد معسكر بعشيقة التركي

«الأبدال» الموالية لإيران: «العمال» جزء من محور المقاومة

في إشارة الى التهديدات التركية الأخيرة، مقراً بوجود تنسيق بشكل وصفه «غير رسمي عن طريق علاقتنا وصداقتنا ببعض القيادات في الحشد فيما يتعلق بالأوضاع». من جهته، وصف نائب زعيم حركة «الأبدال»، أحد أبرز الفصائل الحليفة لإيران، الشيخ كمال الحسناوي، حزب «العمال الكردستاني» بأنه «بات من ضمن محور المقاومة ضد الظلم، خصوصاً أن لهذا الحزب تمثيلا وحضورا قويا في إقليم كردستان العراق». وذكر الحسناوي لـ«العربي الجديد»، أنهم يقيمون علاقات مع أي حزب أو حركة تأخذ حق المواطن المظلوم، وحزب «العمال» شاركنا في القتال ضد داعش وجمعتنا معارك كثيرة معه. وأكد أنه «إذا احتاج حزب العمال أي دعم في محاربة الإرهاب أو أي قوة أجنبية محتلة، فالفصائل العراقية ستكون داعمة لهذا الحزب وندعم مقاومة هذا الحزب لهذه الجهات، والفصائل جاهزة لهذا الدعم».

والأحد الماضي، قتل جندي عراقي وأصيب آخر خلال محاولة منع عملية تسلل لعناصر من حزب «العمال» قادمين من سورية إلى العراق نحو مدينة سنجار. وبحسب بيان عسكري عراقي، فإن «قوة أمنية اشتبكت مع إرهابيين حاولوا عبور الحدود قادمين من سورية باتجاه الأراضي العراقية في منطقة الدوكجي الحدودية غرب جبل سنجار، ما أدى إلى مقتل جندي وجرح آخر». لكن مصادر عسكرية عراقية أكدت أن المتسللين ليسوا من عناصر تنظيم «داعش»، بل من المسلحين التابعين لـ«العمال»، الذين حاولوا دخول الأراضي العراقية مع عدد من الأسلحة، لدعم مسلحي الحزب في جبال سنجار.

من جهته، اعتبر الخبير السياسي مؤيد الجحيشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن العلاقة بين مسلحي «العمال» وفصائل عراقية مسلحة «لم تعد خافية في العراق»، مضيفاً أن «مفتاح الربط بينهم إيران وخصوصاً في ملف مدينة سنجار». وأضاف أن الانتشار الأخير للفصائل في سنجار، بدا أنه اتفاق شامل على تقاسم النفوذ في المدينة. ولهذا الاتفاق هدف آخر وهو أفشال اتفاق بغداد وأربيل بشأن تطبيع الأوضاع في سنجار، حتى يبقى هذا الحزب مهيمناً على سنجار بدعم وغطاء من الفصائل». واعتبر أن الحركة الأخيرة في سنجار المتمثلة بانتشار المليشيات الى جانب حزب العمال «ورقة ابتزاز إيرانية لتركيا وكذلك لأربيل التي تقف بالضد من حزب العمال الكردستاني».

شرق غرب

غارات روسية على إدلب واللاذقية

شنّت طائرات حربية روسية، أمس السبت، غارات جوية على مناطق عدة في ريفي إدلب واللاذقية، بالتزامن مع قصف مدفعي لقوات النظام السوري على ريف حماة الغربي وريفي إدلب الجنوبي والشمالي. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن طائرات حربية روسية استهدفت حرش قرية بينين في جبل الزاوية جنوب إدلب، وقرية بكفلا في ريف جسر الشغور الشمالي بصواريخ فراغية عدة، من دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية. (العربي الجديد)

15 مليون عراقي يحدثون بياناتهم الانتخابية

قالت المفوضية العليا للانتخابات في العراق، أمس السبت، إن عدد العراقيين الذين قاموا بتحديث بطاقاتهم الانتخابية بلغ أكثر من 15 مليون مواطن من أصل ما يزيد عن 25 مليون عراقي يحق لهم التصويت في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وقالت المتحدثة باسم المفوضية، جمانة غلاي، لـ«العربي الجديد»، إن «المفوضية نجحت في تسجيل 15 مليون بطاقة بارومترية (بطاقات ذكية تعتمد بصمة الإبهام). (العربي الجديد)

مصر: اعتقال محتجين على قرار إزالة مساكنهم

اعتقلت السلطات المصرية عدداً من أهالي شارع ترسا الموازي لشارع الهرم الرئيسي في محافظة الجيزة خلال مشاركتهم أول من أمس الجمعة في وقفة احتجاجية رفضاً لقرار الحكومة إزالة مساكنهم بحجة توسعة الشارع. وكشفت صفحة بعنوان "استغاثة للرئيس السيسي من متضرري نزع الملكية بشارع ترسا" على موقع فيسبوك، اعتقال بعض المشاركين في الوقفة. وطالب المسؤولون عن الصفحة بسرعة التدخل للإفراج عن الموقوفين. (العربي الجديد)

تقرير

ليبيا: «بيان رقم 1» من أجل الانتخابات

يضغط نشطاء ليبيون من أجل حماية المسار السياسي واستحقاق الانتخابات منعاً لأي مماطلة محتملة في الفترة المقبلة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تزداد المخاوف بشأن المسار الانتخابي في ليبيا، رغم تشكيل السلطة الجديدة، وهو ما دفع عددا من النشطاء الليبيين لإطلاق حراك لدعم هذا المسار، ولا سيما بعد أن صرح عدد من المسؤولين الليبيين عن عرقلة للمسار الدستوري، الذي انبثق عن ملتقى الحوار السياسي للتوافق حول وثيقة دستورية للانتخابات المقررة نهاية العام الحالي. ويأتي ذلك بينما يتواصل الانفتاح الدولي على أركان السلطة الليبية الجديدة. وأعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، أمس السبت، تلقي دعوة من الرئيس رجب طيب أردوغان لزيارة تركيا في أقرب وقت ممكن، وذلك خلال اتصال هاتفي تلقاه المنفي من الرئيس التركي. وقال بيان صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي إن أردوغان «هنأ المنفي على مباشرة أعمالهم رسمياً ونيل حكومة الوحدة الوطنية الثقة من مجلس النواب»، مؤكداً «عمق العلاقات الثنائية بين تركيا وليبيا». في هذه الأثناء، طالب نشطاء قالوا إنهم مجموعة من الليبيين والليبيات من كل التوجهات والمدن والمناطق، في بيان تأسيسي حمل اسم «البيان رقم 1»، بضرورة تضمين خريطة الطريق المنبثقة عن الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وبخاصة البنود المتعلقة بموعد الانتخابات الوطنية في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وأشار البيان إلى أن طلب تضمين خريطة الطريق في الإعلان الدستوري يضمن تأكيد إطلاق الانتخابات في موعدها، «وعدم الالتفاف عليها أو المماطلة والتسويف».

وتحدد خريطة الطريق التي أقرها أعضاء ملتقى الحوار السياسي، خلال اللقاءات في تونس في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، يوم 24 ديسمبر المقبل موعداً لإطلاق انتخابات برلمانية ورئاسية تنهي فترات الانتقال السياسي. وكانت خريطة الطريق قد نصت على تكليف «لجنة قانونية» مؤلفة من أعضاء من ملتقى الحوار السياسي وأعضاء من مجلسي الدولة والنواب، للاتفاق على قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات، وتم منحها مدة 60 يوماً لإنجاز مهامها. وبدأت اللجنة أعمالها يوم 21 ديسمبر الماضي، وأخر اجتماع لها كان منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، حيث أعلن أعضاء اللجنة تقديمهم مقترحاً بشأن القاعدة الدستورية، لفريق البعثة الأممية. الأمر الذي أكدته البعثة حينها، من دون أن تحدد رأيها بشأن المقترح. وبهذا الخصوص، أعربت عضو ملتقى الحوار السياسي، سلوى الدغيلي، عن استغرابها من توقف عمل اللجنة القانونية بعد أن «أوشكت على إنهاء مهمتها»، وقالت في تصريح صحافي أول من أمس الجمعة، إن «جلسات اللجنة توقفت لسبب غير مفهوم، ولم يتم الحصول على أي سبب مقنع أو تبرير من موظفي البعثة المنخرطين مع اللجنة بشأن إتمام الأساس الدستوري والقانوني الذي يبرر هذا الانقطاع». من جانبها، قالت عضو ملتقى الحوار السياسي، آمال بوقعيقيص، في منشور عبر «فيسبوك»، الجمعة، إنه «سيصدر عن اللجنة بيان تخلي فيه مسؤوليتها عن هذا الوقف المتعمد خلال الأيام المقبلة»، وذكرت أن التوقف جاء «بناء على إرادة أممية وليس بسبب التقصير». وجاء حديث العضوتين تعليقاً على تصريح لرئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السايح، أخيراً، بشأن «غموض» في المسار الانتخابي، بعد توقف عمل اللجنة القانونية. في السياق، رأى الخبير القانوني الليبي عز الدين الصديق، أن الغموض الذي يكتنف المسار الانتخابي هو «نتيجة طبيعية، لأن أساس المشكلة هو تشكيل اللجنة القانونية من أعضاء ملتقى الحوار السياسي بشكل عشوائي، وبعيداً عن الخبرة القانونية». ورأى الصديق أن «اللجنة القانونية لن تصل في ظل الأوضاع الحالية، إلى قانون انتخابات، والنتيجة إطالة عمر الفترة الانتقالية وعدم إجراء الانتخابات في موعدها».

محمد المنفي يتلقى دعوة من أردوغان لزيارة تركيا

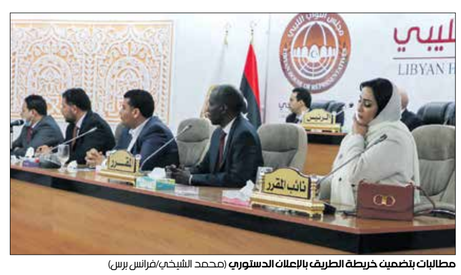

مطالبات بتضمين خريطة الطريق بالإعلان الدستوري (محمد الشيخي/فرانس برس)

من جهتها، رأت الباحثة في الشأن السياسي، هنية فحيمة، أن «التخبط القانوني الذي يعيشه المسار الانتخابي قد يعطي ذريعة للشخصيات السياسية المتنفذة في المشهد الليبي لعرقلة تضمين خريطة الطريق في الإعلان الدستوري»، متوقعة في الوقت نفسه في حديث مع «العربي الجديد»، «تحركاً قريباً من البعثة الأممية ودعوة اللجنة القانونية مجدداً للاجتماع».

من جهة أخرى، لا تزال القذائف تفتك بالليبيين. فقد أعلن مستشفى الجلاء بمدينة بنغازي شرقي ليبيا، أمس السبت، عن إصابة 8 أطفال بجروح نتيجة سقوط قذيفة على حي زمزم السكني، من دون تقديم تفاصيل بشأن مصدر القذيفة. ويأتي ذلك بينما أعلن رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، مساء الجمعة، تكليف النائب العام بالتحقيق في حادثة العثور على 11 جثة عليها آثار تعذيب في بنغازي الخميس.

في الوقت الذي كشفت فيه الاجتماعات بين مسؤولين أميركيين وصينيين في الأسكا، الخميس والجمعة الماضيين، عن هوة واسعة بين الطرفين في ملفات كثيرة، خصوصاً في مجال حقوق الإنسان، انتقل الطرفان إلى مرحلة حشد الحلفاء، في إطار تصاعد مستوى التوتر بينهما

الصدام الصيني الأميركي

اجتماعات ألاسكا تعمّق الهوة: حشد الحلفاء للضغط وحماية المصالح

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أظهرت الاجتماعات الأولى من نوعها بين مسؤولين أميركيين وصينيين، في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن، في مدينة انكوراج في ألاسكا، أن «الحرب الباردة» التي بدأها الرئيس السابق دونالد ترامب، ستتصاعد، مع تمسّك واشنطن وبكين بمواقفهما، مع الالتفات إلى الحلفاء لتقوية الخنادق التي تتمترسان بها، إذ إن الصين ستستقبل قريباً وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في حين كان وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن يزور الهند.

وعلى الرغم من محاولة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الإيحاء بوجود ملفات يمكن التعاون فيها مع الصين، ومنها إيران وكوريا الشمالية وأفغانستان، وتغير المناخ، معتبراً أن الولايات المتحدة أنجزت خلال الاجتماعات ما كانت تهدف إليه. وقال إنه «في ما يتعلق بالاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا، قلنا لنظرائنا إننا نراجع هذه القضايا بالتشاور الوثيق مع الكونغرس ومع حلفائنا وشركائنا، وسوف نتحرك لمعالجة مشاكلنا، بطريقة تحمي تماماً مصالح عمالنا وشركاتنا ونتقدم بها». من جهته، قال سوليفان: «توقعنا محادثات صعبة ومباشرة بشأن مجموعة واسعة من القضايا، وهو تماماً ما حصل». وأضاف «سنواصل التشاور مع الحلفاء والشركاء بشأن طريقة المضي قدماً».

من جهته، قال جيشي إن المحادثات الصينية ـ الأميركية كانت «صريحة وبنّاءة ومفيدة»، وفق ما ذكرت وكالة «شينخوا» الصينية امس الست، لكنه أشار إلى أنه «لا تزال هناك بعض الخلافات المهمة بين الجانبين». بدوره، قال وانغ يي إن بكين ما زالت تأمل في أن تلاقيها واشنطن «في منتصف الطريق»، مضيفاً أن احترام «المصالح الأساسية» للدولتين أمر حيوي، وأن «باب الحوار الصيني الأميركي سيكون مفتوحاً دائماً» إذا تمّ التمسّك بهذه الأفكار. ونقلت «شينخوا» عنه تحذيره لأميركا من مغبّة «التّقليل من تصميم الصين على حماية سيادتها الوطنيّة وأمنها ومصالحها التنمويّة».

وكان الجانبان كشفا عن قائمة بملفات سوء السلوك المفترض، والممارسات الاستفزازية التي يتّهمان بعضهما بعضا بها. ومن سوء معاملة أقلية الإيغور، وهو ما صفّقته واشنطن إبادة جماعية، إلى التمييز العرقي بحق السود في الولايات المتحدة، اعتبر كل طرف أنه ليس للطرف الآخر أن يغظه في كيفية إدارة بلاده. كما أن العلاقات التجارية بين البلدين مشحونة بسبب الفائض الصيني في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة والرسوم الأميركية الباهظة التي فرضتها إدارة ترامب على السلع الصينية. وتتّهم واشنطن بكين بسرقة براءات اختراع لشركات أميركية، وبعدم الشفافية بشأن منشأ فيروس كورونا. وفي المقابل، تتّهم الصين الولايات المتحدة بالتدخل في شؤونها الداخلية، وبالسعي إلى كبح صعودها الاقتصادي.

ويبدو أن الطرفين بدأ يحشد الحلفاء من أجل مواصلة النزال بينهما. وذكرت مجلة «بوليتيكو»، أمس الأول، أن الاجتماع الصيني الأميركي أدى إلى تمترس الطرفين في خنادقهما والتودد إلى الحلفاء. وأضافت «الآن ستجتمع الصين والولايات المتحدة مع شركائهما، على أمل بناء الدعم الدولي للضغط على الآخر على جبهات متعددة». وأوضحت أن «وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سيزور الصين فيما يتوجه بلينكن إلى بروكسل، حيث سيشارك في اجتماع لحلف شمال الأطلسي، لمناقشة الملف الصيني مع الحلفاء الأوروبيين».

ونقلت المجلة عن محلل صيني، على اتصال بمسؤولي إدارة بايدن، قوله إن واشنطن «تبحث اتخاذ إجراءات في الأسابيع القليلة المقبلة لمعاقبة الصين، بسبب ما يقول مسؤولون أميركيون إنه حملة إبادة جماعية ضد المسلمين الإيغور في شينجيانغ». ورجحت المجلة أن تشمل الإجراءات فرض عقوبات اقتصادية جديدة، وأن تتضمن بعض التدابير المنسّقة مع بلدان في أوروبا، تشعر أيضاً بالقلق إزاء أزمة شينجيانغ.

وكانت الفترة التي سبقت الاجتماع في أنكوراج تميزت بزيارات أجراها بلينكن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن إلى اليابان وكوريا الجنوبية، الحليفين البارزين لواشنطن في منطقة آسيا المحيط الهادئ، حيث يثير سعي الصين إلى توسيع نفوذها هواجس الدول المجاورة. كذلك شارك الوزيران في قمة عبر الفيديو بين قادة تحالف «كواد» الرباعي، الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند، الأسبوع الماضي، والذي تعهّدوا خلاله بالتعاون معاً في مجال الأمن البحري والإلكتروني، في مواجهة التحديات التي تشكلها الصين.

وفي نيودلهي، أبلغ أوستن نظيره الهندي راجنات سينغ، أمس السبت، أن الولايات المتحدة ترغب في تعزيز وتقوية علاقات الدفاع مع الهند، خصوصاً في ما يتعلق بتبادل المعلومات والأمور اللوجيستية. وكانت الهند تقاربت مع الولايات المتحدة، العام الماضي، بعد اشتباك مميت على الحدود مع الصين. وساعدت وأشنطن نيودلهي من خلال تاجير طائرات مسيّرة للمراقبة وتقديم معدات للطقس البارد للقوات الهندية.

وفي الأسابيع الأخيرة، أعطى كبار الجمهوريين إشارة مشجعة إلى الجهود التي يبذلها بايدن، لتنشيط العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة من أجل مواجهة الصين، وهو تحوّل عن استراتيجية ترامب «أميركا أولاً». وقال السناتور الجمهوري بن ساسي، في بيان أخيراً، «لدى العديد من الخلافات السياسية مع إدارة بايدن، لكن على كل الأميركيين الاتحاد ضد طغاة بكين». وقبل تسلّمه السلطة، أعطى بايدن ضمانات للفيليبين بالقتال إلى جانبها في أية مواجهة مع الصين، قد يؤدي إليها الخلاف على النتوءات الصخرية والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي، التي يزعم كلاهما سيادته عليها. كذلك أبلغت الإدارة الأميركية اليابان بأن «اتفاقية الأمن المشترك الموقعة بينهما تشمل جزر سنكاكو في بحر الصين الجنوبي»، المتنازع عليها أيضاً بين البلدين. وتحت عنوان «إدارة بايدن تظهر شهية لمعارك رفيعة المستوى مع الصين وروسيا»، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس السبت، أن شن بلينكن هجوماً على بكين، ووصفها بأنها تشكل تهديداً «للاستقرار العالمي»، والتنديد بسجلّها في مجال حقوق الإنسان والتجارة ودونغ كونغ وتايوان ومجموعة من القضايا الأخرى، أمام الصحافيين وكاميرات الفيديو، يهدف إلى إظهار ثقة إدارة بايدن في مواجهة «العدوان» الصيني. وقال نائب رئيس معهد «سياسة المجتمع الآسيوي» داني روسيل، للصحيفة، «إن هذا العرض العام القاسي غير مفيد بلا شك في أي جهد لإيجاد ديناميكية أكثر إيجابية». وأضاف «الهدف من الاجتماع في أنكوراج هو الاتصال، ومن ثم فإن ما حدث بدلاً من ذلك هو أنهم تورطوا في مباراة سجال مع بعض المسرحيات الدبلوماسية. هذا شكل من أشكال الفن الذي يتفوق الصينيون فيه».

صحيفة «نيويورك تايمز» أشارت، من جهتها، يوم الجمعة الماضي، إلى أن المحادثات في الأسكا كشفت للإدارة الأميركية نوايا الصين. واعتبرت أن استراتيجية إدارة بايدن لكبح بكين تواجه تحدياً كبيراً، إذ إن الصين تستخدم قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لإبعاد الانتقادات عنها. وأوضحت أن أول لقاء مباشر لإدارة بايدن مع الصين كشف عن تزايد عدم الثقة بينهما، ووجود خلافات حول مجموعة من القضايا. وأشارت إلى أن الصين تعاملت، على مدى عقود، مع الإدارات الأميركية من موقع الضعف، اقتصادياً وعسكرياً، وقد أجبرها ذلك في بعض الأحيان على الاستجابة للمطالب الأميركية، مهما كان ذلك على مضض، سواء بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين أو قبول شروط واشنطن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لكنها اليوم متأكدة من قدرتها على تحدي الولايات المتحدة والدفع نحو رؤيتها الخاصة للتعاون الدولي.

أعلن جيشي انه لا تزال هناك خلافات مهمة بين الجانبين (Getty)

دعم جمهوريون جهود بايدن لتنشيط العلاقات مع الحلفاء

سيزور لافروف الصين فيما يتوجه بلينكن إلى بروكسل

متابعة

جيران ميانمار يشعرون بـ«الفزع»

ضغوط متزايدة على العسكر

تصاعد الضغوط على العسكر في ميانمار، إذ انضمت الدول الإقليمية إلى المنددين بالانقلاب وأعمال العنف التي تواصلت أمس

لم تؤدِّ إراقة الدماء إلى وقف حراك المحتجين في ميانمار رفضاً لانقلاب فبراير/شباط الماضي، والذي أدى إلى إطاحة الحكومة المنتخبة واحتجاز زعيمتها، أونغ سان سو تشي. واستأنف معارضو الانقلاب العسكري أمس السبت الاحتجاجات، بالتوازي مع تزايد الضغط الدولي على المجلس العسكري لوقف قمعه للمتظاهرين، فيما انضمت الدول الآسيوية المجاورة إلى الدول الغربية في إدانة استخدام القوة المميتة.

وخرج متظاهرون إلى الشوارع في أنحاء ميانمار مجدداً أمس السبت متحدين المجموعة العسكرية التي تسعى بشكل متزايد لسحق الانتفاضة بحملة من العنف والتخويف. وأفاد أحد السكان ووسائل الإعلام بأنّ شاباً قُتل بالرصاص أمس، في أحد أكثر الأحياء اضطراباً في مدينة رانغون، مما رفع عدد القتلى منذ انقلاب الأول من فبراير إلى 238 قتيلاً، وفقاً لإحصاء صادر عن جمعية مساعدة السجناء السياسيين في البلاد. وكانت وكالة «ميانمار ناو» الإخبارية، أفادت بأنّ شخصين لقيا حتفهما خلال ليل الجمعة السبت، عندما أطلق جنود النار في بلدة موغوك في شمال البلاد. وأظهرت وسائل إعلام محلية أمس، متظاهرين يضعون أقنعة واقية من الغاز يتجمعون في ولاية شان الشمالية. وفي مدينة داوي الساحلية الجنوبية، رفع سائقو السيارات ملصقات لسو تشي ولافتات كتب عليها «أنهوا الديكتاتورية». ورفع المتظاهرون في ولاية شان دروعاً محلية الصنع كتب عليها «حماية المدنيين العزل». وقالت «جمعية مساعدة السجناء السياسيين» إن حملات القمع التي تشنها قوات الأمن في الشوارع والمناطق السكنية مستمرة في كل أنحاء ميانمار. وأضافت أن «الإصابات وحوادث إطلاق النار غير المبررة تتزايد يوماً بعد يوم». في الأثناء، ساعد سكان ثاني أكبر مدينة في ميانمار، ماندالاي، عمال السكك الحديد المضربين على الخروج من مساكنهم التي وفرتها الدولة، أمس السبت بعد أن قالت السلطات إنهم سيضطرون إلى المغادرة إذا استمروا في دعم حركة الاحتجاج ضد الانقلاب. ودخل عمال السكك الحديد بالبلاد الشهر الماضي في إضراب كمؤيدين رئيسيين وأوائل لحركة العصيان المدني ضد الانقلاب.

ولم تؤدِّ الضغوط الدولية المتزايدة إلى ثني العسكر، حتى الآن، عن مواصلة استخدام العنف والقوة ضد رافضي الانقلاب، فيما نددَ جيران ميانمار الإقليميون بالاستخدام المتصاعد للعنف. وفي السياق، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في ميانمار، توم أندروز، أمس، إن المجموعة العسكرية لا يمكنها هزم شعب «متحد بقرض عقوبات على ما وصفه بهجمات الجنرالات الوحشية على الناس. وكتب على «تويتر» إن المجموعة العسكرية «تشن يائسةً هجمات عنيفة من أجل إثارة رد فعل عنيف لمحاولة تبرير المزيد من العنف». وأضاف أنه «لا فائدة من ذلك. يجب أن يستجيب العالم عبر منع وصولهم إلى الأموال والأسلحة، الآن».

وكان أندروز قال في إحاطة لمراسلي الأمم المتحدة من رانغون، أول من أمس الجمعة، إنّ «لدى شعب ميانمار توقعات كبيرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، حيث دعا الكثيرون إلى فرض عقوبات وحث البعض الأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام لوقف قتل المتظاهرين السلميين الذين يسعون إلى العودة إلى الديمقراطية». وأوضح أندروز أنّ «الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومسؤولين آخرين في المنظمة، كانوا متسقين للغاية بشأن ما هو مطلوب حقاً وهو الإجراءات الجماعية للدول الأعضاء في مجلس الأمن».

وأشاد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوغاريك، بأنّ غوتيريس كرر تلك الرسالة مرة أخرى الجمعة، قائلاً إن «هناك حاجة ماسة لرد دولي قوي وموحد» لوقف عنف قوات الأمن وإعادة ميانمار إلى طريق الديمقراطية. ووافق مجلس النواب الأميركي، بدوره، على قانون يدين الانقلاب، وانتقد المشرعون الأميركيون في بيان الجمعة، الأساليب الصارمة على نحو متزايد ضد المتظاهرين، وطالبوا المجلس العسكري بالإفراج عن جميع المحتجزين. وقالوا إنه يتعيّن على جنرالات ميانمار السماح للبرلمان المنتخب باستئناف عمله.

كذلك حثت الدول المجاورة، والتي تلتزم منذ سنوات بعدم انتقاد المشاكل الداخلية لبعضها البعض، السلطات في ميانمار على وقف العنف. وقال الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، في بعض أقوى التعليقات حتى الآن من قبل زعيم إقليمي، إنه سيطلب من سلطان بروناي حسن البلقية، رئيس «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (آسيان)، الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل بشأن الأزمة. وأضاف جوكو في كلمة عبر الإنترنت الجمعة، أن «إندونيسيا تحث على وقف استخدام العنف في ميانمار على الفور حتى لا يسقط مزيد من الضحايا». وقال رئيس الوزراء الماليزي محيي الدين ياسين إنه يشعر بـ«الفزع» من الاستخدام المستمر للعنف الدامي ضد المدنيين العزل وذلك في تأييده لدعوة إندونيسيا لعقد اجتماع. وقال وزير الخارجية الفيليبيني، تيودورو لوكسين بدوره، إن على «آسيان» اتخاذ إجراءات. كما انتقدت سنغافورة أعمال العنف والانقلاب الذي تسبب في ذلك، ودعت إلى إطلاق سراح سو تشي.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

ندد حزب ميانمار الوطني للديمقراطية بالعنف ضد المتظاهرين (Getty)

تندد الأمم المتحدة بالعنف ضد المتظاهرين (Getty)

تدد جيران ميانمار بالاستخدام المتصاعد للعنف

دان مجلس النواب الأميركي استيلاء العسكر على السلطة

محتجون في مدينة راغون أمس السبت (فرانس برس)

شرق غرب

بايدن: لمواجهة العنف ضد الأميركيين من أصول آسيوية

ندّد الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، أول من أمس الجمعة، في مدينة أتلانتا التي شهدت عمليات إطلاق نار في ثلاثة صالونات للتدليك الثلاثاء الماضي، بارتفاع نسبة العنف ضد الجالية الآسيوية في الولايات المتحدة. ودعا بايدن المواطنين إلى التحرك لمنع العنف المرتبط بالعرق، قائلاً في كلمة ألقاها في جامعة إيموري إنّ «الصمت تواطؤ»، حاثاً الأميركيين على محاربة ما سماه «عودة ظهور كراهية الأجانب».

(فرانس برس)

بلغاريا تكشف عن شبكة تجسس لصالح روسيا

أعلنت بلغاريا، مساء أول من أمس الجمعة، الكشف عن شبكة تجسس مكونة من أشخاص يشتبه في جمعهم معلومات لصالح موسكو بشأن بلغاريا وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وقالت المتحدثة باسم النيابة العامة، سيكا ميليفا، في مؤتمر صحافي في صوفيا، إن السلطات ألقت القبض على 5 من العسكريين البلغاريين السابقين والحاليين على علاقة بهذه الشبكة. وتعليقاً على ذلك، قالت الخارجية البريطانية، على «تويتر» أمس السبت، إن المملكة المتحدة «تقف إلى جانب بلغاريا ضد الأنشطة الخبيثة لروسيا».

(قنا، الأناضول)

13 قتيلا بهجمات في نيجيريا

قتل 13 شخصاً وأصيب 7 آخرون في هجمات بولاية كادونا شمال غربي نيجيريا. وقال مفوض الدولة للأمن الداخلي، صموئيل أروان، إنّ عصابة مسلّحة هاجمت رجلاً وشقيقه في قرية غورا غان في زانغون كاتاف، حيث قتل أحدهما فيما هرب الآخر. وأضاف أروان أنه في الولاية نفسها قتل اثنان وأصيب 3 آخرون، في هجوم مسلح على بلدة تشيكون. وفي حادثة أخرى، هاجم قطاع طرق مسلحون قرية كيزاتشي، ما تسبب بمقتل 10 أشخاص وإصابة 4 آخرين.

(الأناضول)

اعتداءات بروكسل: شارل ميشال يتحدث عن صدمة رهيبة

تحدث رئيس الوزراء البلجيكي السابق الذي يتولى حالياً رئاسة المجلس الأوروبي، شارل ميشال (الصورة) عن «صدمة رهيبة» لن تعود بلجيكا بعدها مثلما كانت»، مؤكداً أنه لا يزال «تحت وطأة» الهجومين الإرهابيين لتنظيم «داعش»، واللذين وقعا في بروكسل في 22 مارس/آذار 2016، وقتل خلالهما 32 شخصاً فضلاً عن جرح أكثر من 340 آخرين. وقال ميشال في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إن «التهديد الذي كان يعتبر حتى ذلك الحين نظرياً، بات حقيقياً».

(فرانس برس)

واشنطن تحثّ على إجراء انتخابات بالصومال

أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء المأزق الانتخابي في الصومال. ودعا وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في بيان، في وقت متأخر الجمعة، الحكومة الفدرالية ورؤساء الأقاليم في الصومال إلى «تنحية الأهداف السياسية الضيقة جانباً، والوفاء بمسؤولياتهم تجاه الشعب الصومالي، والموافقة على إجراء انتخابات شفافة وشاملة على الفور».

(الأناضول)

المغرب

«العدالة والتنمية» يشكو استهدافه انتخابياً

الرباط ـ **عادل نجدي**

اعتبر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، سعد الدين العثماني، أمس السبت، أن لا تفسير للتعديلات التي لحقت بمشاريع القوانين الانتخابية «سوى أنها تستهدف الحظوظ الانتخابية» لحزبه. وقال العثماني، في تقرير سياسي قدمه خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية لبرلمان الحزب أمس السبت في الرباط، إن حزبه سيواصل بجميع الوسائل الدستورية والقانونية والسياسية التصدي لتلك التعديلات التي يرى أنها غير ديمقراطية. واعتبر أن رفضه اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية عوض الأصوات المعبر عنها، بمثابة موقف وطني ديمقراطي، وليس هاجساً انتخابياً مصلحياً على عكس المغالطات التي يروجها البعض، بسعي الحزب للهيمنة على المشهد السياسي المغربي.

ولفت العثماني إلى أن التعديلات التي أتت بها فرق من الأغلبية والمعارضة، بشأن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين مع إلغاء العتبة (حد أدنى من الأصوات يشترط الحصول عليها من قبل أي حزب لنيل مقاعد برلمانية)، تتضمن تراجعات ديمقراطية تضعف المؤسسات المنتخبة، وستكون لها تداعيات على المسارين التنموي والديمقراطي.

ووجد العثماني، في الجلسة الافتتاحية لبرلمان الحزب، الفرصة مناسبة لتوجيه رسائل مباشرة إلى معارضيه وفي مقدمتهم الأمين العام السابق عبد الإله بنكيران، مشيراً إلى أن «العدالة والتنمية» تميز بـ«فتح المجالات بدون تضييق على حرية التعبير، مع التأكيد على أن هذا التعبير يجب أن يكون مسؤولاً بناى عن التجريح والقذف والاتهام... والإساءة إلى الآخرين سواء كانوا أشخاصاً أو هيئات، وهذا جوهر حرية الرأي». ولفت العثماني إلى أن «جميع القرارات السياسية التي اتخذها الحزب في هيئاته المسؤولة منذ 1996، كانت دائماً تتخذ داخل الأمانة العامة، باعتبارها أعلى هيئة سياسية وتنظيمية للحزب، إما بالتوافق إذا وجد، ولكن في الغالب باعتماد رأي يفرزه النقاش الحر والمسؤول بناء على تداول الأعضاء والتصويت بعد ذلك».

من جهته، اعتبر نائب رئيس المجلس الوطني للحزب، عبد العالي حامي الدين، في كلمة ألقاها نيابة عن رئيس المجلس الوطني المستقبل إدريس الأزمي الإدريسي، أن القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين «وضعية شاذة لا تخدم المصلحة العامة للوطن ولا يمكن قبولها لا دستورياً ولا أخلاقياً ولا قانونياً».

الناقد العلمانية بكيران من دون لسعيله (رزاق عواص/ فرانس برس)

رصد

السودان يستعد لـ«السيناريو السيئ» إثيوبيا تصعّد ضد مصر

تعكس التصريحات الإثيوبية المتتالية شأن مفاوضات سد النهضة عدم وجود أي استعداد لدى أديس أبابا لتقديم تنازلات تتيح إنجاح المفاوضات مع مصر والسودان، وسط تركيز على انتقاد القاهرة.

وفي السياق، شدد أريجاوي برهي، الذي يتولى منصب المدير العام لمكتب المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في بناء سد النهضة، على أن وحدة الإثيوبيين مهمة لمواجهة «تدخل القوى الخارجية في شؤون إثيوبيا واستغلال مواردها بشكل كامل». ولفت في مقابلة مع وكالة الأنباء الإثيوبية، نشرت أمس السبت، إلى أن الضغوط الأخيرة على إثيوبيا بشأن السد تعود إلى النفوذ الدبلوماسي طويل المدى الذي تتمع به مصر، معتبراً أنه حان الوقت لعكس هذا الاتجاه. وأضاف «الفتاح في أيدينا، يجب أن نكون موحدين». ولفت إلى أنه في حال تم ذلك من قبل الإثيوبيين في الداخل والخارج فإنه يمكن تصحيح ما سماه «الروايات الخاطئة» التي تقدمها القاهرة لبعض المؤسسات الدولية.

وبالتزامن، جدد عضو فريق التفاوض الإثيوبي في ملف سد النهضة إبراهيم إدريس، تأكيد موقف أديس أبابا الرافض لفكرة الوساطة الرباعية (تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحادين الأوروبي والأفريقي).

واعتبر إدريس، في مقابلة نشرتها وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية، أول من أمس، أنّ «فكرة الوساطة الرباعية ليست اقتراحاً حقيقياً من جانب مصر والسودان، ولكنها خدعة». ولفت إلى أن «اقتراح إشراك اللجنة الرباعية هو للضغط على إثيوبيا لقبول اقتراح مصر والسودان الذي سينزع حقوق البلاد في تنمية مواردها المائية». وأشار إلى أن موقف بلاده «واضح وهو الجلوس للتفاوض من أجل الاستخدام العادل لمواردنا المائية». وتابع: «يتعين على دول المصب قبول حقوق إثيوبيا في التنمية بمواردها المائية والاعتراف بأن الإثيوبيين في جميع أنحاء البلاد يستحقون عيشاً أفضل».

إلى ذلك، قال وزير الطاقة والنفط السوداني جادين علي عبيد حسن، في مؤتمر صحافي أمس السبت، إن عدم التوصل لاتفاق واضح بشأن تشغيل سد النهضة، أحد أسباب التأثير على تولية الكهرباء في السودان. ولفت إلى أن الخرطوم «قررت اتخاذ إجراءات وقائية للتعامل مع السيناريو السيئ الخاص بتداعيات ملء سد النهضة».

(العربي الجديد، الأناضول)

تقرير

أفغانستان: إطاحة وزير الداخلية تحيي خلاف غني ـ عبد الله

فجرت إقالة الرئيس الأفغاني أشرف غني وزير الداخلية مسعود أندرابي خلافاً مع رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله

كابول ـ **صبغة الله صابر**

أغضب تعيين الرئيس الأفغاني أشرف غني، أول من أمس، حيات الله حيات وزيراً للداخلية بدلاً من مسعود أندرابي، رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، إذ إن أندرابي يعتبر من المقربين له. لكن سرعة تسلم حيات لمنصبه تظهر أن غني سيتمسك بقراره. وقال عبد الله عبد الله، في بيان أمس السبت، إن «الرئيس الأفغاني قام بإقالة وزير الداخلية مسعود أندرابي من دون وجود مبرر، ومن دون التشاور معه ومع معسكره». وأكد أن الخطوة تعارض روح الاتفاق المبرم بينه وبين الرئيس الأفغاني، والذي بموجبه انتهى الخلاف الناجم عن الانتخابات الرئاسية، التي جرت في سبتمبر/ أيلول عام 2019. ولم تعلق الرئاسة الأفغانية على بيان عبد الله. وقال المحلل الأمني الأفغاني إسماعيل وزيري، لـ«العربي الجديد»، إنّه «لا يبدو أن الرئيس الأفغاني أشرف غني سيراجع قراره مجدداً، إذ إن هذه الخطوة كانت منتظرة، لأن الجميع يعرفون أن وزير الداخلية قد فشل في ضبط الأوضاع، وكانوا يطالبون بتغييره». وأوضح وزيري أن أندرابي «لم يفشل فقط في مواجهة هجمات حركة طالبان والمسلحين الآخرين، بل إنه فشل أيضاً في التصدي للعصابات الإجرامية، حيث أضحت الحياة في العاصمة كابول والمدن الرئيسية شبه مستحيلة، بالإضافة إلى فشله في محاربة الفساد المالي والإداري». واعتبر أن «تغيير وزير الداخلية كان أمراً لا بد منه، إلا أنه بموجب اتفاق تقاسم السلطة، فقد كان من المفروض أن يتم التشاور مع عبد الله» بشأن هذا الأمر.

وأبرم الاتفاق بين غني وعبد الله على تقاسم السلطة بوساطة بعض الوجوه السياسية الأفغانية في مايو/ أيار العام الماضي، لإنهاء الصراع الناجم عن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سبتمبر/ أيلول 2019، حيث أعلنت لجنة الانتخابات يومها فوز غني، فيما اعتبر عبد الله أيضاً نفسه فائزاً. وبعد أن أدى غني وعبد الله في مارس/ آذار الماضي اليمين الدستورية، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، نص على تعيين عبد الله 50 في المائة من الوزراء، بينما يعين غني الـ50 في المائة الباقين. وفي حين حصل عبد الله على وزارة الداخلية، فقد نال غني وزارة الدفاع. وبموجب الاتفاق، ظل غني رئيساً للدولة في حين تم تعيين عبد الله رئيساً لمجلس المصالحة الوطنية في البلاد، الذي يتمتع بسلطة التعامل والموافقة على جميع الشؤون المتعلقة بعملية السلام في أفغانستان.

وكان مجلس الأمن القومي قد أصدر، الجمعة الماضي، قرارات نيابة عن غني أقال فيها وزير الداخلية مسعود اندرابي. كذلك قرر أن يتولى قائد الجيش ياسين ضياء مهمات وزير الدفاع بالوكالة، إلى حين عودة وزير الدفاع أسد الله خالد، الموجود خارج البلاد للعلاج، إلى منصبه، مع احتفاظه بمنصب قائد الجيش. وعلى الرغم من أن ياسين ضياء من المقربين لعبد الله إلا أنه لم يتم تعيينه وزير دفاع بشكل دائم.

وأعتبر حيات من المقربين للرئيس الأفغاني أشرف غني، وهو من الوجوه المعروفة في الإدارة ومحاربة الفساد، وهو يتحدر من قبائل خوجياني القاطنة على سفح الجبل الأبيض شرق البلاد. وولد حيات في عام 1973 في منطقة خوجياني المجاورة لمنطقة تورا بورا، وكان عضواً فعالاً في شورى قبائل خوجياني، قبل أن يتولى منصب حاكم إقليم ننجرهار في الشرق. وفي فبراير/ شباط 2019، رفضت قبائل قندهار تولية منصب حاكم الإقليم، إلا بعد وساطة من مسؤولين سياسيين.

وتمت قبل شهرين إقالته من منصب حاكم إقليم قندهار، لينتقل بعدها إلى العاصمة كابول. من جهته، ينحدر مسعود اندرابي، وزير الداخلية المقال، من إقليم بغلان شمال البلاد، وهو عمل لأعوام عدة في مناصب مختلفة في الانتخابات الأفغانية قبل أن يتولى منصب وزير الداخلية.

وتأتي التغييرات بعد يوم من استضافة روسيا المؤتمر الأول من بين ثلاث مؤتمرات دولية تهدف إلى دفع عملية السلام قبل الموعد النهائي في الأول من مايو/ أيار المقبل، للانسحاب النهائي للقوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي من البلاد. وتعثرت المحادثات في الدوحة بين الحكومة الأفغانية و«طالبان»، لكن روسيا أعربت عن أملها في أن تساعد المحادثات في موسكو في تنشيطها. وقد زادت واشنطن من ضغوطها على الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» لإنهاء القتال المستمر منذ عقود. كذلك تأتي التعيينات الجديدة في الوقت الذي تشهد فيه أفغانستان ارتفاعاً في عدد التفجيرات وعمليات الاغتيال وأعمال العنف الأخرى في جميع أنحاء البلاد مع توقف مفاوضات السلام في الدوحة بين «طالبان» والحكومة الأفغانية.

تسلم قائد الجيش ياسين ضياء مهمات وزير الدفاع بالوكالة

نظرة أوسع للحدود البحرية ومشروعات مشتركة

مفاوضات مصرية تركية حول غاز شرق المتوسط

تتواصل الاتصالات بين مصر وتركيا بشأن قضية غاز شرق المتوسط، وهي تدور حول ثلاثة ملفات رئيسية: أولها مستقبل ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وثانيها المشروعات المشتركة المتوقعة، فيما يتعلق الملف الثالث بمستقبل مشروعات توريد الغاز إلى أوروبا ودور تركيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية وأوروبية، لـ«العربي الجديد»، عن تفاصيل جديدة حول الاتصالات الجارية بين مصر وتركيا على المستويين الدبلوماسي والفني، بشأن القضية الأهم في العلاقات بين البلدين حالياً، والتي تكاد تكون نقطة الارتكاز التي تتعلق بها باقي الموضوعات محل الاهتمام المشترك، بما في ذلك الوضع في ليبيا، ومستقبل المعارضين المصريين وقيادات جماعة «الإخوان المسلمين» في تركيا، ووسائل الإعلام المعارضة، وهي قضية غاز شرق المتوسط. وتتقاطع الاتصالات الثنائية في هذه القضية مع اتصالات أخرى بين مصر ودول «منتدى غاز شرق المتوسط» (يضم مصر والأردن وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا وفلسطين)، وبين تركيا ودول في المنطقة وجنوب أوروبا، وشركات كبرى عاملة في مشروعات قائمة.

وقالت المصادر إنّ الاتصالات الجارية حالياً بشأن هذه القضية تدور حول ثلاثة ملفات رئيسية؛ أولها مستقبل ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ومدى ارتباط ذلك بالاتفاقيات القائمة في المنطقة وأخرى لم تبرم بعد، وثانيها المشروعات المشتركة المتوقعة وإمكانية انضمام تركيا لـ«منتدى غاز شرق المتوسط»، فيما يتعلق الملف الثالث بمستقبل المشروعات المتفق عليها بين مصر وإسرائيل لتوريد الغاز الطبيعي إلى أوروبا ودور تركيا فيها.

بالنسبة للملف الأول؛ قالت المصادر إنّ اليونان وقبرص طلبتا من مصر بشكل واضح عدم الدخول في مفاوضات لترسيم الحدود البحرية مع تركيا من دون مشاركتهما، وإن الخصمين الإقليميين اللدودين لأنقرة ليست لديهما موانع في التوصل إلى «اتفاق شامل لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة في المنطقة، وترحيل حسم الصراع على بعض المناطق للمستقبل، الأمر الذي لا تقبله تركيا حتى الآن، وكحلّ آخر يمكنها أن تشترط عدم استغلال اليونان لأي من المناطق المتنازع عليها».

وأضافت المصادر أنّ الخريطة الجديدة للمناقصة المصرية للبحث عن مكامن المواد الهيدروكربونية في أقصى غرب منطقتها الاقتصادية الخالصة، المشكّلة بموجب اتفاق ترسيم الحدود مع اليونان، والتي وضعت الأسبوع الماضي بناءً على الاتصالات والمفاوضات السياسية والفنية مع اليونان، صدرت تلبيةً لمطالب أثينا في هذا الموضوع، بعد تضررها من الخريطة السابقة التي طرحتها مصر وتلافت الدخول إلى المناطق التي أعلنت تركيا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 أنها وقّعت بشأنها اتفاقاً مع حكومة الوفاق الليبية السابقة، ورفضتها كل من مصر واليونان وقبرص بشدة، وأرسلت شكاوى بشأنها إلى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تلبية مصر مطالب اليونان بعد الاتصال الهاتفي الذي أجراه رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الأربعاء الماضي، ولقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره اليوناني نيكوس ديندياس في القاهرة في 8 مارس/ آذار الحالي، إلا أنّ الخريطة الجديدة لا تعدّ أيضاً سبباً لاستفزاز تركيا أو إهدار مكتسباتها. الأمر الذي يعكس رغبة الجانبين في التوصل إلى حلول تبعد شبح النزاع عن المنطقة كاملة، على الرغم من الخصومة بين أنقرة وأثينا، والتنافس بينهما حالياً على الشراكة مع مصر وإسرائيل.

يذكر أنّ الأمم المتحدة سجلت الاتفاق التركي الليبي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ثمّ صادقت رسمياً على خريطة ترسيم الحدود المصرية اليونانية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مما أبقى الأوضاع على ما هي، من دون غلبة لأي فريق، وهي المسألة التي اعتبرت من العوامل الحاكمة للطرح المصري «بتلافي الحدود التركية» الذي رحبت به أنقرة. وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ ترسيم الحدود موضوع رئيسي وهدف منشود لكل من مصر وتركيا، لكن الاتصالات الجارية حالياً تركز على اتخاذ خطوات تجعل مفاوضات الترسيم مستقبلاً ممكنة وسهلة. والعامل المسهل الأول لذلك هو حسم إمكانية مشاركة اليونان وقبرص فيها، ومدى قبول كل طرف بتقديم تنازلات بغية التوصل إلى اتفاق. لكن المصادر شددت على استمرار تعلّق هذا الملف كذلك بالتوصل إلى حل نهائي لمسألة المعارضين المصريين في تركيا، واستمرار التهدئة في ليبيا من دون الرجوع عما تحقق مطلع العام الحالي.

اتصالات تبحث انضمام تركيا لـ«منتدى شرق المتوسط» (خالد دسوقي/ فرانس برس)

> تركيز على جعل مفاوضات ترسيم الحدود مستقبلاً ممكنة

أمّا الملف الثاني الخاص بالمشروعات المشتركة، فهو مرتبط أساساً بإمكانية التحاق تركيا بـ«منتدى غاز شرق المتوسط»، تمهيداً للتنسيق مع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة مصر وإسرائيل، في مشروعات الإسالة والتصدير لأوروبا عبر السفن الناقلة. وهنا تبدو مصالح جميع الأطراف موحدة بضرورة تقوية سوق المنتجات الهيدروكربونية، والإسراع في جهود الاستكشاف والاستخراج وإبرام عقود التوريد، نظراً للتوقعات المتناقضة في العديد من الدوائر الاقتصادية بدول المنطقة والعالم والشركات العاملة في المجال، بشأن استمرار اعتماد أوروبا على الغاز والمنتجات الهيدروجينية في العقود المقبلة، في ظلّ توجه دول أوروبية عدة إلى التوسع في استخدام الطاقة النظيفة وسن تشريعات لضمان ذلك.

وأشارت المصادر المصرية والأوروبية إلى أنّ التحاق تركيا بالمنتدى هو هدف طبيعي لها، لأنه يضمن مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي في المنطقة، وربما يحميها من الصراع الأكبر بين الولايات المتحدة وروسيا حول الاستفادة من المنطقة والوجود الاستراتيجي فيها. كما أنّ التوصل إلى تفاهم بين دول المنتدى وأنقرة، يغني جميع الأطراف عن حسابات التنافس والمضاربة، كما يعظّم إمكانية الاستفادة من إمكانات الجميع. والشهر الماضي، أعلنت مصر واليونان وقبرص تفعيل الميثاق التأسيسي لـ«منتدى غاز شرق المتوسط»، «وفتح ساحته لكل الدول التي تتشارك القيم والأهداف ذاتها وتتوافر لها الرغبة في التعاون من أجل أمن المنطقة ككل ورخاء شعوبها»، لتتجدد التكهنات حول ما ترمي إليه الدول الثلاث من وراء هذه الدعوة، التي سبقتها تصريحات من قبرص وإسرائيل تحديداً، عبّرت عن «تمني انضمام تركيا للمنتدى»، وهو ما لم ترد عليه أنقرة في حينه.

أمّا الملف الثالث، فهو الخاص بالمشاركة المحددة مع مصر وإسرائيل في مشروعهما الطموح لتصدير الغاز لأوروبا، وباعتبارهما المالكتين لأكبر حقول الغاز في المنطقة، إذا ما قورنت بالحقول المكتشفة في منطقتي قبرص واليونان، وكذلك الحقول المكتشفة حديثاً في تركيا. وكشفت المصادر أنّ هناك تنافساً يلوح في الأفق بين اليونان وقبرص، وستدخل تركيا في المضمار أيضاً، على دور الشريك الذي سيخصص نقطة انطلاق لوجستية كبرى لنقل الغاز المسال القادم من وحدتي الإسالة بدمياط وإدكو في مصر، والذي سيكون جزء كبير منه تابعاً لإسرائيل في إطار الشراكة بين البلدين، والتي أعلن عن انطلاقها أخيراً، بالربط بين حقل ليفياثان والوحدتين عن طريق خط الأنابيب البحري.

وكانت تركيا في السابق تتصدى لمشروع توسيع شبكة الأنابيب المقامة بين مصر وإسرائيل، والمملوكة حالياً لشركة جديدة أسست خصيصاً لامتلاك شبكة الأنابيب، بين شركتي «نوبل إنيرجي» الأميركية و«ديليك» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة حالياً للدولة المصرية، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول، لتشمل قبرص، بهدف الاستفادة من مصنعي إسالة الغاز في مصر، واللذين ستستفيد منهما دولة الاحتلال أيضاً. لكن رؤية أخرى استحدثت بشأن هذا الملف جعلت أنقرة تطرح نفسها شريكاً محتملاً وأكثر جاهزية في هذا المشروع كنقطة انطلاق نحو أوروبا، بدلاً من اليونان التي تسعى لإنشاء ميناء مخصص لهذا الغرض تنتهي فيه خطوط الشبكة المزمع توسعتها.